قطاع البترول

يُقدم مكتب الدكتور مصطفى الروبي – محامون ومستشارون خدمات قانونية احترافية ومتكاملة لقطاع النفط والغاز والطاقة وصناعات البتروكيماويات، والطاقة المتجددة والمستدامة والهيدروجين الأخضر سواء للقطاعين الخاص أو العام، محليًا ودوليًا، بما يشمل التحديات القانونية والتنظيمية والاستثمارية التي تواجه هذا القطاع الحيوي.

بفضل خبراتنا الواسعة وشبكتنا العالمية من المكاتب القانونية، نوفر لعملائنا استشارات دقيقة ومواكبة لأفضل الممارسات العالمية في قطاع الطاقة، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات استراتيجية تعزز استثماراتهم وتضمن توافقهم الكامل مع التشريعات المحلية والدولية.

نطاق خدماتنا القانونية في قطاع الطاقة يشمل:

- تقديم الاستشارات القانونية للشركات العاملة في النفط والغاز والبتروكيماويات
- تمثيل شركات الطاقة الوطنية والدولية أمام الجهات التنظيمية والقضائية
- دعم عمليات التطوير والتمويل والاستثمار في مشاريع الطاقة
- صياغة ومراجعة عقود الشراكة، الامتياز، التشغيل، التوريد، النقل والتكرير
- التعامل مع هيئات تنظيم الطاقة والموارد الطبيعية
- إدارة النزاعات والتحكيم في قضايا الطاقة العابرة للحدود

الجهات التي نخدمها:

- شركات النفط العالمية والوطنية
- المطورون والمستثمرون في مشروعات الطاقة المتجددة والتقليدية
- المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار
- شركات التأمين والمقرضون الدوليون
- الحكومات السيادية ووزارات البترول والطاقة

أهم العمليات القانونية التي نتولاها:

- الاكتتابات العامة والخاصة للأسهم والسندات في شركات الطاقة
- ترتيب وتوثيق عقود القروض البنكية والتمويل المهيكل
- الإشراف القانوني على عمليات الدمج والاستحواذ والتخارج الاستثماري
- هيكلة صناديق الاستثمار المباشر في مشاريع البنية التحتية للطاقة
- إعداد الدراسات القانونية للتراخيص البيئية والجمركية والتنظيمية

التميّز القانوني في قطاع الطاقة

يمتلك فريقنا معرفة قانونية رفيعة في أنظمة الطاقة المختلفة، ونتفهم طبيعة العقود المعقدة والبُعد التقني والبيئي المرتبط بها. كما أننا نعمل جنبًا إلى جنب مع الجهات الفنية والهندسية لضمان تنفيذ قانوني سليم للمشروعات، من التأسيس وحتى التشغيل.